

تمديد المخيم:

قراءة لحريق مخيم النصيرات



مقدمة

بتاريخ ٥ آذار/ مارس ٢٠٢٠م، اندلع حريق كبير في سوق مخيم النصيرات للاجئين الفلسطينيين وسط قطاع غزة، تخلله عدد من الانفجارات، وطال منطقة واسعة من وسط المخيم المكتظ في ساعات الذروة من ذلك اليوم، مودياً بحياة 20 شخصاً من أبناء المخيم، بجانب عشرات الإصابات الأخرى التي ما يزال البعض منها بحالة حرجة، وقاد الأمر إلى قرار حكومي بإيقاف عدد من الموظفين المحليين أبرزهم رئيس "بلدية النصيرات" عن العمل لحين انتهاء التحقيق في القضية.

يحاول موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين في هذه المادة قراءة السياقات المفضية إلى هذا الحدث الكارثي، وكذلك تقديم قراءة نقدية للمعالجات القائمة والتي لا تنفصل عن السياقات المسببة للحدث الأساسي باعتبارها جزءاً من سياسات تمس بواقع وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات القطاع، وتمارس انحيازاً لظرف سياسي وتوصيفات قانونية واصطلاحية معادية لقضيتهم وحقوقهم، وتخالف ثوابت إنسانية ووطنية تتعلق بهذه الشريحة.

الحدث:

يعد بيان وزارة الداخلية حول الحدث هو الرواية الرسمية الوحيدة المتوفرة حول الحدث، وقد أشار [البيان](#) إلى أن التحقيق الأولي الخاص بالوزارة يشير إلى أن الحريق ناجم عن تسريب للغاز داخل أحد المخابز (مخبز البناء)، ما أدى لاشتعال النيران في المكان، تلاه انفجار لعدد من أسطوانات الغاز، ليتمدد الحريق إلى كافة المرافق والمحلات الملاصقة.

وقالت الداخلية: "إن قوات الشرطة والدفاع المدني عملت عدة ساعات في إطفاء النيران الممتدة في كافة المكان، بينها المحلات التجارية"، وذكرت وزارة الداخلية، أن قوات كبيرة من الشرطة والدفاع المدني توجهت إلى سوق النصيرات منذُ اللحظات الأولى من نشوب الحريق، مؤكدةً أنها سخرت كافة إمكانياتها من أجل السيطرة على الحريق.

وأضافت الداخلية،: "إن قوات الشرطة والدفاع المدني عملت عدة ساعات في إطفاء النيران الممتدة في كافة المكان، بينها المحلات التجارية".وأضافت انها استعانت بالجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة للسيطرة على الحريق الهائل.

هذه الرواية أضافت لها مصادر [إعلامية](#) وبعض من أهالي المخيم معلومات عن وجود عدة صهاريج للغاز في موقع الحدث، بدأ الحريق بانفجار لواحد منها، ثم تلاهت الأضرار تباعاً ارتباطاً بوجود مجموعة من

المولدات الكهربائية الموضوعة لأغراض تجارية (تولد الكهرباء وتبيعها لسكان المخيم) قرب نقطة اشتعال

الحريق، وهي الرواية التي أكدتها المصادر الرسمية لاحقاً.

الموقع:

وقع الحريق في واحدة من أكثر المناطق ازدحاماً في قطاع غزة، وربما في العالم، حيث يشكل السوق قلب المخيم المكتظ، ويرتاده سكان المخيم والمخيمات والمناطق المحيطة بغرض التسوق، كما يشكل "شارع السوق" نقطة ربط على مستوى المواصلات بين الشارعين الرئيسيين في قطاع غزة الخط الساحلي لقطاع غزة وشارع صلاح الدين.

وزارة الداخلية التي منحت أحد الجهات التابعة- جهاز الدفاع المدني- لها موافقتها على الترخيص للمخبز مصدر الحريق أقرت بمسؤوليتها، من حيث دور طبيعة الموقع في إلحاق الأذى بهذا العدد الكبير من الضحايا.

هذه المسؤولية التي يتحملها الجهاز المذكور حاول رئيس بلدية النصيرات محمد أبو شكيان التأكيد عليها في عدد من اللقاءات نافياً مسؤوليته عن ترخيص المخبز، ومعتبراً أن توقيعه مجرد إقرار لتوقعات جهات الاختصاص التي تسبقه.

البلدية ونطاق المسؤولية :

قامت لجنة التحقيق التابعة للسلطات القائمة في قطاع غزة بإيقاف مجموعة من الموظفين عن العمل، معظمهم من العاملين في بلدية النصيرات وأبرزهم رئيسها، وذلك بعد مطالبات جماهيرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تفترض هذه الورقة أن التحقيق الحكومي لم يتطرق بعد للعوامل التي أنتجت هذه الكارثة، والتي تعتبر مرشحة لإنتاج المزيد من الكوارث.

الإجراءات الحكومية والمطالبات الجماهيرية طالت البلدية بشكل أساسي، فيما لم تظهر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بالصورة، رغم أن الحدث في قلب مخيم للاجئين كما أن الحريق طال أحد مراكزها الاجتماعية ودمره.

وجود البلدية وغياب "الأونروا" التدريجي عن المخيمات واحدة من الإشكاليات التاريخية المتعلقة بالتعامل مع المخيمات في قطاع غزة، كجزء من السعي الاحتلالي لإفقاد المخيمات صفتها المتميزة المتعلقة بوضع اللاجئين وحقوقهم، و بمسؤولية "الأونروا" عنهم كجهة خدمتية، ففي العام 1977م تم تأسيس لجنة محلية تولت مهمة إنشاء شبكة كهرباء بكامل أنحاء مخيم النصيرات وكانت تقوم بأعمال النظافة بالتعاون مع الوكالة، وتم إمدادها أيضاً بشبكة مياه عام 1980م واستمرت أعمال اللجنة حتى أكتوبر عام 1987م حيث تحولت إلى مجلس قروي عمل بإشراف الاحتلال والتعاون معه، رغم موقف اهالي المخيم والقوى الوطنية في قطاع غزة وقيادة م ت ف من ذلك، وفي العام 1996م بعد قدوم السلطة الفلسطينية صدر مرسوم

رئاسي بتحويل المجلس القروي إلى مجلس بلدي يتبع لوزارة الحكم المحلي، محتفظاً بعهد المجلس الجديد بأقطاب الجهاز التنفيذي التابع للبلدية الذين عملوا بإشراف الاحتلال.

هذا المجلس تولى المسؤولية الخدماتية عن المخيمات بعدما كانت "الأونروا" تتولى معظم المسؤوليات الخدماتية فيها، فتم إنهاء دور "الأونروا" في مجالات النظافة والبنى التحتية والمياه داخل المخيمات في قطاع غزة، وهو ما تلاقى مع تقليصات متتابعة لخدمات الأونروا وموازنتها في القطاع، ما أعطى انطباع بوجود نوايا لتصفية هذا الدور آنذاك.

ورغم نفي البلدية على لسان رئيسها لمسؤوليتها عن إعطاء موافقة أو رفض على ترخيص المخبز المذكور، مع احتفاظه بصهاريج لتخزين أطنان من الغاز في هذه المنطقة المكتظة، تأتي خطة "التنمية المحلية لمدينة النصيرات ٢٠١٨ - ٢٠٢١"، التي تحدد فيها البلدية زيادة الاستثمار كواحد من أهدافها الأساسية الملحة لها، علماً أن لا استثمارات خارجية ستأتي لقطاع غزة المحاصر، بل الحديث عن تكديس مشاريع تجارية غير تشغيلية في حيز سكاني ضيق كمخيم النصيرات، الذي تسميه الخطة مدينة النصيرات لاعتبارات لا تبررها الخطة أو البلدية، هذا المنحى ذاته، أي تكديس المشاريع في قلب المخيم بغرض تعزيز موارد الجباية المالية لمجلس البلدية

سياقات ومآلات

منذ وقوع الحادثة تبادلت أطراف عدة الاتهامات حول المسؤولية عنها، وتركزت حول جهتي الدفاع المدني وبلدية النصيرات وخصوصاً قسم تنظيم الحرف والصناعات في البلدية، متجاهلة أن الحدث ليس طفرة إلا من حيث عدد ضحاياه المرتفع، والتكرار السابق لأحداث مماثلة في مناطق متفرقة من القطاع ذات صفات مشابهة لوضع المخيم.

ليس مهمة هذه الورقة استباق نتائج التحقيق وتحديد المسؤولية المهنية الفنية أو المسؤولية الجنائية في هذا الحدث الكارثي، ولكن تتبع وفحص السياقات التي تجعل من هذا الحدث أمراً محتوماً، ومن تكراره احتمالاً وارد بنسبة كبيرة بل ومرجحاً للأسف.

التحلل من اللجوء

منذ نشوء السلطة الفلسطينية وتموضعها الأولي في قطاع غزة، تم التعامل مع المسؤولية عن اللاجئين في القطاع كمسألة سيادية، أرادت من خلالها السلطة الفلسطينية تظهير ما أمكنها من مواصفات الدولة السيادة على مواطنيها، متتاسية أن أكثر من ٧٠% من سكان القطاع هم لاجئون ذوو حقوق لدى وكالة الغوث، وأن تجمعات سكانية أساسية هي رسمياً مخيمات لاجئين ناهيك عن أن التجمعات الأخرى هي فعلياً مخيمات لاجئين دون أن تحمل المسمى رسمياً، هذا المسار لدى السلطة الفلسطينية هو ما قاد لترسيم المجالس البلدية والقروية الموروثة من التركة الاحتلالية للمخيمات، بل والالتزام بتحمل صلاحيات ومهام وواجبات خاصة بوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

تمدين المخيم

لم تختلف سياسات حكومات السلطة الفلسطينية، أو تلك التي تبعتها بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، في النظر للمدينة والمواطنة كنموذج للحياة الطبيعية، التي يجب أن يصل المخيم واللاجئ لها، ودارت الخطط التنموية والإغاثية حول هذه الأهداف، فتم وضع إسقاط المظاهر المدنية على واقع و جغرافيا وديموغرافيا المخيم، دون أدنى اعتبار لمخاطر هذه العملية المصطنعة والتي أحدثت ضغطاً استثنائياً على بنية المخيم، كما أسهمت بالإضرار بالوقائع الحياتية والاقتصادية لسكان المخيم، و أدخلت بمنظومته الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على الورش الصغرى، والتبادلية البسيطة بين السكان و فاقمت من أوجه المعاناة الاقتصادية والبطالة في ظل الحصار.

المخيم كبيئة استثمارية:

ارتباطا بالنقطة السابقة كان استقطاب المال المدني للمخيم هدفاً بحد ذاته، وتعبيراً عن مفهوم التنمية المحلية لدى السلطات المحلية، في اطار مفهوم عن الاقتصاد يربطه بتعزيز وزيادة الاستهلاك، فتعاملت البلدية مع افتتاح **مول تجاري** في المخيم كإنجاز اقتصادي يخدم المخيم، رغم التأثيرات السلبية على أصحاب المحلات الصغيرة من أبناء المخيم وعائلاته.

أولويات الإنفاق:

عملت السلطات المحلية، من خلال البلدية في مخيم النصيرات على تعزيز جبايتها من خلال النموذج الاقتصادي أنف الذكر الذي سعت له، الكراج المركزي، السوق المركزي، المول، هذه الجباية التي

يفترض أن تنصب في أولويات إنفاقها على خدمة السكان، ووضعت البلدية أولويات تلائم فهمها السياسي والمجتمعي للمخيم، فنرى أن البلدية ومن خلفها السلطات في قطاع غزة وجهات التخطيط الحكومي، تخيلت مدينة في بلد ما وبدأت في التخطيط لها، مهملة الدراسة الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لواقع الحياة في مخيم النصيرات وسائر مخيمات القطاع، حسبما تظهره المواضيع الدراسية و الآليات المتبعة في بناء الخطة التنموية آنفة الذكر (خطة التنمية المحلية مدينة النصيرات ٢٠١٨-٢٠٢١)

فتم وضع تطوير شبكة الطرق مثلاً كهدف أساسي ضمن خطة التطوير المحلي بموازنة تقارب ١٢ مليون دولار للسنوات الثلاثة، فيما تم قصر موازنة تعزيز القدرات لمواجهة الطوارئ والكوارث على ٢,٥ مليون دولار، وعلى النحو ذاته يمكن ملاحظة غياب أي بنود خاصة بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية والقانونية عن دعم الشرائح المهمشة والأكثر فقراً وضعفاً في ظل الحصار، فحصة هؤلاء في الخطة المذكورة من الموازنات كانت صفر دولار.

خلاصة:

محاولة زرع مدينة تعج بالاستثمارات الرائجة و الأعمال الناجحة في قلب مخيم للاجئين، يعاني أهله البؤس المعيشي في ظل الحصار، كانت واحدة من نماذج خلق الكوارث والحوادث القاتلة في قطاع غزة المحاصر، والذي قد يشكل بمجموع اللاجئين فيه وهم أغلبية سكانه أكبر مخيم للاجئين في العالم، و أكثره ازدحاماً.

لم تتطوي خطة البلدية على نوايا خفية لإدارتها الحالية، حتى يكون الحل بإبعاد المجلس البلدي وما شابه، ولكن بالأساس تكونت الخطة عبر سلسلة من تضافر مجموعات المصالح واستقطاب المؤسسات المجتمعية ذات مصادر التمويل المتشابهة، والتي حظيت بغطاء سياسي حكومي رسمي و فصائلي، ولم تواجه بالنقد اللازم من البنى الحقوقية القائمة.

لا زالت النظرة للمخيمات كحالة متخلفة يجب تطويرها جزءاً من سياقات التفكير الاحتلالي المزروعة لدى بِنى الحكم المحلي الفلسطيني، خصوصاً في فهم هذه البنى لمغزى التطوير واتجاهاته في حالة المخيم.

إن نأي "الأونروا" بنفسها عن الحدث، لا يمكن فهمه إلا في سياق مساع بداخلها للتخلي عن مسؤولياتها وواجباتها تجاه اللاجئين، واستفادتها من سلوك السلطات الرسمية الفلسطينية القائمة في تغطية وتمرير هذا المسعى، بما يخالف حقوق اللاجئين الفلسطينيين وواجبات ودور "الأونروا" ، ويهدد فرصة اللاجئين في تحصيل حياة آمنة في المخيمات دون المساس بحقهم في العودة لديارهم التي هجروا منها، فما محاولات تمدين المخيمات إلا وجه آخر من محاولات توطين اللاجئين.